

بسم الله الرحمن الرحيم

إقليم كردستان – العراق

رئاسة الإقليم

الرئيس

باسم الشعب

قرار

رقم ( ٩ ) لسنة ٢٠٠٩

قانون رقم ( ٥ ) لسنة ٢٠٠٩

قانون التعديل الخامس لقانون انتخاب برلمان كردستان – العراق رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل

وفقا للفقرة (اولاً-٢) من المادة العاشرة لقانون رئاسة إقليم كردستان – العراق رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ المعدل و بناء على ما شرعه برلمان كردستان – العراق في الجلسة المرقمة ( ١٣ ) المنعقدة ف٢٠٠٩/٥/١٣  
قررنا إصدار:

قانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩

قانون التعديل الخامس لقانون انتخاب برلمان كردستان - العراق

رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل

المادة الاولى:

تعديل الفقرة (٢) من المادة الثانية والعشرين من القانون وتقرأ كالاتي:-  
٢- تقدم قوائم المرشحين خلال مدة خمسة عشر يوماً من تأريخ اعلان موعد الانتخابات الى رئيس الهيئة العليا مشفوعة بالوثائق المطلوبة في المادة الحادية والعشرين من هذا القانون.

المادة الثانية:

تلغى المادة الخامسة والعشرين من القانون ويحل محلها مايلى:  
اولاً: تبدأ الدعاية الانتخابية في اليوم التالي لاعلان قوائم المرشحين وتنتهي قبل ثمان واربعين ساعة من بدء عملية الاقتراع.  
ثانياً: تحدد المفوضية الأماكن التي تمنع فيها ممارسة الدعاية الانتخابية وإلصاق الإعلانات الانتخابية طيلة المدة المسموح بها للدعاية الانتخابية.  
ثالثاً: على الكيانات السياسية المشاركة في الانتخابات إزالة ملصقات الدعاية الانتخابية و بموجب تعليمات تصدرها المفوضية.  
رابعاً: ١- يمنع استخدام الأبنية التي تشغلها الوزارات و دوائر الاقليم و كافة مواقع العمل و

بهرشيفى رۆژنامهى وهقائى كوردستان له سايتى وهزارهتى داد

- ٢- لا يجوز لموظفي دوائر الاقليم و السلطات المحلية استغلال نفوذهم الوظيفي او موارد الاقليم او وسائلها او اجهزتها لصالحهم او اي مرشح بما في ذلك قوى الامن الداخلي و الاجهزة العسكرية للدعاية الانتخابية او التأثير على الناخبين.
- خامساً: ١- لا يجوز لأي مرشح إن يقوم يوم التصويت بتوزيع برامج عمل أو منشورات أو بطاقات أو غيرها من الوثائق بنفسه أو بواسطة غيره.
- ٢- لا يجوز لأي من العاملين في دوائر الاقليم أو أعضاء السلطات المحلية إن يقوم يوم التصويت بتوزيع برامج عمل بنفسه أو بواسطة غيره.
- ٣- لا يجوز وضع إعلانات أو توزيع برامج عمل أو منشورات أو بطاقات باسم مرشح غير مسجل في كشف المرشحين.
- سادساً: يحظر على المرشحين القيام بأية دعاية انتخابية تنطوي على خداع الناخبين أو غشهم أو استخدام أسلوب التجريح أو التشهير بالآخرين في الدعاية الانتخابية.
- سابعاً: يحظر الإنفاق على الدعاية الانتخابية من المال العام أو من موازنة الوزارات أو أموال الوقف أو من أموال الدعم الخارجي.
- ثامناً: يحظر على أي حزب أو جماعة أو تنظيم أو كيان أو أفراد أو أية جهة كانت ممارسة أي شكل من أشكال الضغط أو التخويف أو التكفير أو التخوين .

## المادة الثالثة:

تلغى الفقرة (رابعاً) من المادة السادسة والثلاثين (المكررة) من القانون.

## المادة الرابعة:

- تلغى المادة السابعة والخمسون من القانون ويحل محلها مايلي:
- اولاً: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من الصق البيانات أو الصور أو النشرات الانتخابية الخاصة خارج الأماكن المخصصة لها.
- ثانياً: يعاقب بالحبس مدة لا تقل على شهر و لا تزيد على ستة أشهر و بغرامة لا تقل عن مليون دينار و لا تزيد على خمسة ملايين دينار من خالف أحكام الفقرات (رابعاً ، خامساً، سادساً، سابعاً) من المادة الخامسة و العشرون من هذا القانون.
- ثالثاً: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن (٦) ستة أشهر و بغرامة لا تقل عن (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار و لا تزيد على (٥٠٠٠٠٠) خمسمائة الف دينار كل من:
- ١- تعمد إدراج اسم أو أسماء أو صفات مزيفة في جداول الناخبين أو تعمد عدم إدراج اسم خلافا لإحكام هذا القانون.
- ٢- توصل إلى إدراج اسمه أو اسم غيره دون توافر الشروط القانونية المطلوبة و ثبت انه يعلم بذلك و كل من توصل إلى عدم إدراج اسم آخر أو حذفه.
- ٣- أدلى بصوته في الانتخاب و هو يعلم إن اسمه أدرج في سجل الناخبين خلافاً للقانون أو انه فقد الشروط القانونية المطلوبة في استعمال حقه في الانتخابات.

بهرشيفى رۆژنامهى وهقائى كوردستان له سايتى وهزارهتى داد

- ٤- تعدد التصويت باسم غيره.
- ٥- أفشى سر تصويت ناخب بدون رضاه.
- ٦- استعمل حقه في الانتخاب الواحد أكثر من مرة.
- ٧- غير إرادة الناخب الأمي و كتب اسما أو اشر على رمز غير الذي قصده الناخب أو عرقل أي ناخب لمنعه من ممارسة حقه الانتخابي.
- ٨- رشح نفسه في أكثر من دائرة أو قائمة انتخابية.
- ٩- قام بالتزوير اثناء فرز الاصوات.
- رابعاً: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر و لا تزيد على سنة كل من:
- ١- تعدد الاعتداء على صور المرشحين أو برامجهم الملتصقة في الأماكن المخصصة لها لحساب آخر أو جهة معينة بقصد الإضرار بهذا المرشح أو التأثير على سير العملية الانتخابية:
- ٢- أعلن عن انسحاب مرشح أو أكثر من العملية الانتخابية و هو يعلم بان الأمر غير صحيح بقصد التأثير على الناخبين أو تحويل أصوات المرشح إليه.
- ٣- الاعتداء على وسائل الدعاية الانتخابية المسموح بها قانوناً لأي سبب كان سواء كان بالشطب أو التمزيق أو غير ذلك أو كل تصرف من هذا القبيل.
- خامساً: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من:
- ١- استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حقه لحمله على التصويت على وجه معين أو على الامتناع عن التصويت.
- ٢- أعطى أو عرض أو وعد بأن يعطي ناخباً فائدة لنفسه أو لغيره لحمله على التصويت على وجه معين أو على الامتناع عن التصويت.
- ٣- قبل أو طلب فائدة لنفسه أو لغيره ممن كان مكلفاً بأداء خدمة عامة في العملية الانتخابية.
- ٤- نشر أو أذاع بين الناخبين أخباراً غير صحيحة عن سلوك احد المرشحين أو سمعته بقصد التأثير على آراء الناخبين في نتيجة الانتخاب.
- ٥- دخل إلى المقر المخصص للانتخابات حاملاً سلاحاً نارياً أو جارحاً خلافاً لإحكام هذا القانون.
- ٦- سب أو قذف أو اعتدى على لجنة الانتخابات أو احد أعضائها اثناء عملية الانتخاب.
- ٧- العبث بصناديق الاقتراع أو الجداول الانتخابية أو أية وثائق تتعلق بالعملية الانتخابية.
- ٨- استخدم الشعارات الدينية او دور العبادة لاغراض العمل الحزبي او الدعاية الانتخابية .

سادساً: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة و بغرامة لا تقل عن (١٠٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار و لا تزيد على (٥٠٠٠٠٠٠) خمسمائة ألف دينار كل من:-

- ١- استحوذ أو أخفى أو عدم أو اتلف أو افسد أو سرق صناديق أو أوراق الاقتراع أو سجلات الناخبين أو غير نتیجتھما بأیة طريقة من الطرق.
- ٢- أخل بحرية الانتخاب أو بنظامه باستعمال القوة أو التهديد.

سابعاً: في حالة ثبوت مساهمة الكيان السياسي في ارتكاب أي جريمة من الجرائم الانتخابية و المنصوص عليها في هذا القانون، يعاقب بغرامة مالية مقدارها (٥٠٠٠٠٠٠٠) خمسين مليون دينار.

ثامناً: يحرم الكيان السياسي من الأصوات التي حصل عليها في المركز الانتخابي في حالة اقترافه إحدى الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في البنود ( أولاً، خامساً، سادساً، سابعاً، ثامناً ) من المادة (٢٥) من هذا القانون.

تاسعاً: يعاقب بالحبس و بغرامة لا تقل عن عشرة ملايين دينار و لا تزيد على خمسة وعشرين مليون دينار كل من خالف حكم الفقرة ( ثامناً ) من المادة (٢٥) من هذا القانون.

عاشراً: يحرم أي حزب أو كيان سياسي يحتفظ بمليشيا مسلحة من المشاركة في الانتخابات. حادي عشر: يحرم أي كيان سياسي من المشاركة في الانتخابات و حساب الأصوات في حال قيامه بغلق منطقة انتخابية بالقوة أو التهديد باستخدام القوة لصالحه أو ضد غيره.

ثاني عشر: يعاقب على الشروع في الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في هذا القانون بعقوبة الجريمة التامة استثناءً من احكام القواعد العامة.

#### المادة الخامسة:

(مادة مضافة)

اولاً: اذا فقد عضو البرلمان مقعده لأي سبب كان يحل محله المرشح التالي في قائمته طبقاً للترتيب الوارد فيها بالنسبة للقوائم غير المؤتلفة.

ثانياً: اذا فقد عضو البرلمان مقعده لأي سبب كان يحل محله المرشح التالي من نفس الكيان السياسي المؤتلف ضمن القائمة الانتخابية المؤتلفة.

ثالثاً: اذا كان المقعد الشاغر يخص قائمة استنفذت المرشحين يخصص المقعد الى مرشح آخر من كيان سياسي آخر حصل على الحد الأدنى من عدد الاصوات المقرر للحصول على مقعد و بخلاف ذلك يبقى المقعد شاغراً.

رابعاً: اذا كان المقعد الشاغر يخص امرأة فلا يشترط أن تحل محلها امرأة اخرى الا اذا كان

ذلك مؤثراً على نسبة تمثيل النساء.

بهرشيفى رۆژنامهى وهقائعى كوردستان له سايتى وهزارهتى داد

**المادة السادسة:**

على مجلس الوزراء و الجهات ذات العلاقة تنفيذ أحكام هذا القانون.

**المادة السابعة:**

ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ اصداره و ينشر في الجريدة الرسمية ( وقائع كوردستان ).

**مسعود بارزاني**  
**رئيس اقليم كوردستان - العراق**

**هولير**

٢٣ / كولان / ٢٧٠٩ كوردية

١٩ / جمادي الاول / ١٤٣٠ هجرية

١٤ / ميس / ٢٠٠٩ ميلادية

**الاسباب الموجبة**

لضمان اجراء انتخابات نزيهة و شفافة في الاقليم و لكون الجرائم الانتخابية و عقوباتها غير دقيقة و لأجل تشديد العقوبات للجرائم الانتخابية بعد توضيح حالاتها و مايتعلق بالدعاية الانتخابية و بغية تسهيل اجراء الانتخابات و إزالة العقبات التي تحول دون نزاهتها و شفافتها فقد شرع هذا القانون.